الحكم والدستور في فلسطين: من الكتب إلى التحرك... فالعودة إليها

عاصم خليل

جامعة بيرزيت

المراجع

أولاً. مقدمة

ثانياً . الحكم بصيغة حكومة

1.2 حكومة موحَّدة

2.2 حكومة لامركزية

3.2 حكومة ذات أرض محددة

4.2 حكومة "متمتعة بالحكم الذاتي"

5.2 الحكومة الديمقراطية

6.2 الحكومة المفوَّضة

7.2 الحكومة الدستورية

8.2 الحكومة المحدودة

9.2 الحكومة المؤيدة للدستور

10.2 الحكومة الليبرالية

ثالثاً. الحكم باعتباره سيطرة فعالة

1.3 حكومة مجزَّأة

2.3 حكومة غير مكثَّفة

3.3 حكومة معرفة شخصياً

4.3 حكومة تابعة

5.3 الحكومة الاستبدادية

6.3 حكومة الأقلية

7.3 الديكتاتورية

8.3 حكومة الرئيس

9.3 الحكومة المتعسفة

10.3 حكومة ليبراليين جدد

رابعاً. الحكم المرن

خامساً. خاتمة

المراجع

أولاً. مقدمة

في عام 2003، خرج الفلسطينيون إلى الشارع للتعبير عن احتجاجهم ضد حالة الاضطراب والفوضى في الحياة العامة التي سادت في الضفة الغربية وغزة منذ الانتفاضة الثانية التي جاءت نتيجة لعسكرة المجتمع الفلسطيني وللممارسات غير الشرعية اليت ظلت تقوم بها الفصائل الفلسطينية المسلحة. وقد شارك رئيس وزراء السلطة الفلسطينية آنذاك أحمد قريع بشكل فعلي في التظاهرة في الشارع معبراً عن تأييده لمطالب المحتجين بتوفر الأمن والنظام للحياة العامة.

وهذا ما يجعلك تتساءل: من يحكم الضفة الغربية وقطاع غزة؟

في عام 2006، عندما فازت حماس في الانتخابات النيابية وشكلت حكومة تحت رئاسة إسماعيل هنية، كان أحد المصادر الأساسية التي فجرت النزاع ما بين الحكومة التي تقودها حماس ورئيس السلطة الفلسطينية، هو مستوى تدخل الحكومة في مالية السلطة الفلسطينية العامة، والشؤون الخارجية وموظفي الخدمات المدنية.

وهذا ما قد يثير دهشتك.

في عام 2012، خرج الكثير من الفلسطينيين إلى الشارع احتجاجاً ضد بعض السياسات المالية لرئيس وزراء السلطة الفلسطينية آنذاك، سلام فياض؛ وخصوصاً فيما يتعلق بخططه لزيادة أسعار بعض السلع الأساسية. واقتبس عن الرئيس عباس قوله إن هناك "ربيعاً فلسطينياً" في الأفق.

وهذا ما قد يثير دهشتك.

كذلك في عام 2012، اعتُبرت فلسطين بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة ، دولة غيرعضو في المنظمة الدولية، وهذا ما جعل الرئيس عباس قادراً على المصادقة على الكثير من المعاهدات الدولية بما فيها إعلان روما (الذي جرى التصديق عليه عام 2014). وصدرت أوامر بإجراء تغيير للرموز عام 2012 كي تعكس حالة الانتقال من صيغة "السلطة الفلسطينية" إلى "دولة فلسطين"، لكن هذه تبقى في معظمها رمزية. فقد ظلت وثائق السفر الصادرة عن السلطة الفلسطينية (مع أرقام هويات شخصية إسرائيلية مصدق عليها مسبقاً) تشير إلى "السلطة الفلسطينية" وهذا بسبب تهديد إسرائيل بعدم الاعتراف بأي وثيقة سفر تشير إلى دولة فلسطين (لأن إسرائيل وحدها تسيطر على مداخل ومخارج نقاط العبور من وإلى الأرض الفلسطينية المحتلة).

وهذا ما قد يثير دهشتك.

في عام 2014، كانت عناوين الأخبار تشير إلى زيارة "تاريخية" (انتهت في اليوم اللاحق) قام بها رئيس وزراء السلطة الفلسطينية، رامي الحمد الله إلى غزة، ثم جرى اجتماع لحكومة السلطة الفلسطينية في غزة بعد مرور سبع سنوات على حالة الانقسام بين السلطة الفلسطينية بقيادة منظمة فتح من جانب وحماس من جانب. وهذا ما شكل، نظرياً، حكومة توافقية، لكن في الواقع ظل الوضع مختلفاً جداً.

وهذا ما قد يثير دهشتك.

وفي الفترة الأخيرة، أعلن يواف بولي مردخاي[1]، "منسق الضفة الغربية وغزة" الإسرائيلي، أن منطقة صيد الأسماك المخصصة لغزة سيتم توسيعها لستة أميال من شاطئ غزة، ونجم عن ذلك زيادة في الدخل السنوي قدرها 400 مليون شيكل من صيد الأسماك في غزة.

وهذا ما قد يثير دهشتك.

هذا العرض، مع عنوانه الغريب وخلاصته المعقدة هو بحث وتحقيق في سؤال بسيط: من يحكم الضفة الغربية وقطاع غزة، وكيف؟ وإذا كان السؤال بسيطا، فإن الإجابة عنه معقدة جداً. وذلك لأنه يتضمن الإقليمية، والاثنية، والجنسية، والدين، والخدمات، والشعب، والجنوسة، وبطاقات الهوية الشخصية ووثائق السفر، ووضع المواطنة، والمناطق أو الإقامة، إلخ. لا أستطيع أن أعد بتقديم إجابة شاملة، لكن في هذا العرض آمل أن أقدم مقاربات قابلة للبحث.

كما يُزعم، هناك طريقتان لتفحص الحكم باعتباره عملية في التحكم، ونتيجة لذلك، فلكي يفهم دور المؤسسات باعتبارها آلية لصنع القرارات – التي تعد أساسية للحكم: الحكم إما أن يُفهم من خلال حكومة ما أو من خلال سيطرة فعالة.

وتؤثر وجهات النظر حول الحكم ومؤسساته على آرائنا في تحديد موقع الدساتير المكتوبة؛ القانون وحكم القانون؛ دور القضاة والفقه، المشاركة الشعبية أو تهميشها؛ موقع البرلمان ودور المؤسسات (إلا إذا كانت مهملة) مثل الرئاسة؛ الجيش أو المحكمة الدستورية؛ مساءلة الحكومة من قبل مجلسها التشريعي المحلي، وسياسة اعتمادها على الدعم الخارجي، إلخ.

فعلى سبيل المثال، نجد في الأدبيات أن هناك الكثير ممن انتقدوا سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية التي تهدف إلى دعم "سيادة القانون" في فلسطين. وهذه هي القضية الأساسية لأنها ضمن إطار اتفاقية أوسلو (مع عدم أخذ أي اعتبار للاحتلال الإسرائيلي باعتباره متغيراً مهماً) ولأن شخصية السلطة الفلسطينية أصبحت أكثر فأكثر غير ديمقراطية[2]. مثال آخر على التعايش ما بين القضاء المستقل ظاهريا وتبني المراجعة القضائية من قبل المحكمة الدستورية العليا وبين ترسيخ الطابع الاستبدادي للسلطة الفلسطينية. وكانت المقاربة الانفصامية في الثقافة التشريعية للدساتير والحكم تشكل مثالا آخر، حيث التشريع النظري والدراسات الدستورية، إضافة إلى الفقه، تبقى منفصلة تماماً عن واقع العلاقات الخاصة بالسلطة.

وإذا كانت هذه الورقة البحثية لا تعالج هذه القضايا، فقد أشير إليها هنا للتذكير بذلك، على الرغم من الطابع النظري والوصفي للعرض ، فهي مع ذلك ملائمة للأغراض التحليلية والمقارنة، بنفس قدر ملاءمتها للقرارات السياسية الملموسة.

ثانياً: الحكم بصيغة حكومة

هناك طريقتان مثاليتان لبحث مسألة **الحكم بصيغة حكومة.** وهما إما بدراسة الدساتير أو مراقبة تصرف اللاعبين السياسيين الأساسيين. فالدساتير – حيث أصبحت معظم البلدان تكتب دساتيرها- تقدم، بطريقة أو أخرى، دليلاً شاملاً، عن "من يحكم" أو "كيف تعمل الحكومة". وبسبب طبيعة الأحكام الدستورية (باعتبارها أحكاماً تشريعية عامة)، التي نميل إلى نسيان القواعد التشريعية والدستورية هي حسب التعريف معيارية؛ أي، بدلا من أن تصف كيف يكون الحكم على أرض الواقع ، تتضمن إلزاماً حول من يجب أن يحكم وكيف يجب أن تعمل الحكومة. ولهذا السبب يتحول الاهتمام، غالباً، إلى "الحياة الحقيقية"، حيث يوجد

سرد مختلف حول من يجب أن يحكم استناداً إلى من يحكم في الواقع، وحول الكيفية التي تعمل الحكومة وفقها، استناداً إلى الكيفية التي تعمل هذه الحكومة وفقها على أرض الواقع.

وكما يُزعم، فإن الطريقتين، على التوالي، منطقيتان بالنسبة إلى طريقتي التشريع: الوضعية والواقعية، مع عواقب ناجمة عن منهجيتيهما والنتائج المترتبة عن تحليلاتهما. لذلك، ومن أجل الأهداف التي حددناها، سيكون هذا التمايز هامشياً عند رجوعنا إلى المبادئ الدستورية، والأحكام والمؤسسات التي تتعزز على يد اللاعبين السياسيين الرئيسيين. والأكثر أهمية، هو أنني لن أسعى إلى التمييز بين المقاربتين الوضعية والواقعية، لأن هاتين المقاربتين تعجزان عن تقديم تقرير متجانس وشامل عن الحكم، ولأن "الحكم بصيغة حكومة" لم يتحقق في فلسطين لأسباب سأشرحها أدناه. توجز الأقسام اللاحقة الخصائص الأساسية لـ "نوع الحكومة" – التي هي أكبر درجة من "نظام الحكومة" المهيمن على الدراسات الدستورية- والتي تقرر هوية من يحكم[3].

1.2 حكومة موحَّدة

أشارت اتفاقيات أوسلو إلى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما وحدة سياسية واحدة. وعلى ضوء ذلك، بادرت السلطة الفلسطينية بإعلانها عن أن "التوحيد الشرعي والتشريعي" هو سياسة شاملة[4]. والقانون الأساس[5] للسلطة الفلسطينية يؤيد حكومة كهذه شبيهة بالحكومة الموحدة عند تقليص السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كي تصبح أجهزة موحَّدة: رئيس واحد، ومجلس تشريعي فلسطيني واحد، وحكومة واحدة، وقضاء واحد. ما يثير الاهتمام بأن فكرة النظام الفيدرالي – أو أي نوع مشابه له يتضمن ترتيبات للمشاركة في السلطة- للضفة الغربية وقطاع غزة، على سبيل المثال- لم يدرج حتى للنقاش.

2.2 حكومة لا مركزية

تبنت السلطة الفلسطينية "اللامركزية" وطبقت نظام البلديات باعتباره المستوى الوحيد لـ "الحكومة المحلية"، إضافة إلى إنشاء وزارة للحكومات المحلية. والانتخابات تجري على مستوى محلي، كذلك تم تبني قانون جديد للبلديات حيث أدرجت فيه كل صلاحيات البلديات.

3.2 حكومة ذات أرض محددة

يشار إلى الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة في القانون الدولي بأنها الأرض الفلسطينية المحتلة. وحكومة السلطة الوطنية ليست كتلك القريبة من شكل الحكومة الخاصة بمنظمة التحرير بهدف تحقيق التحرير. ولم تدع أنها ممثلة للفلسطينيين على المستوى العالمي، بدلا من ذلك، كانت حكومة ذات حدود معرفة. وعلى الرغم من أن القانون الأساسي لا يعرف الحدود، افتُرض أن أراضي السلطة الفلسطينية هي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة- حتى لو كانت في الواقع ذات صلاحيات محدودة نتيجة للاحتلال.

4.2 حكومة "متمتعة بالحكم الذاتي"

لم تشر اتفاقيات أوسلو لدولة فلسطين- وليس هناك أي دليل على اعتبار الطرف الإسرائيلي لها كنتيجة للمفاوضات بالدرجة الأولى. بدلا عن ذلك، جعلت الإشارة إلى سلطة الحكومة الذاتية" وإلى "الأراضي المستقلة ذاتياً"[6].

5.2 الحكومة الديمقراطية

ليس هناك إجماع حول ما يعني تعبير الديمقراطية. وغالباً ما تكون المسألة التي يجري فيها التمييز ما بين الديمقراطية الشكلية والديمقراطية الحقيقية. فالتصور الشكلي للديمقراطية ضيق وغالبا ما يطرح كمعنى لنظام حكومة حيث الانتخابات الحرة تجرى وحيث القرارات في الحكومة تعتمد على خيارات الأكثرية. أما المفهوم الجوهري للديمقراطية فيشمل الضمانات الممنوحة للأقليات السياسية، حيث الانتخابات الدورية تضمن تداولا للأقليات والأكثريات بطرق تبرر اعتبار خيارات الأكثرية أساساً للقرارات

في الحكومة. ومن المعقول المحاججة – استنادا إلى مقاربة الحكم بصيغة حكومة- بأن السلطة الفلسطينية نجحت في اختبار الديمقراطية، سواء كان مفهومها شكلياً أو جوهرياً.

6.2 الحكومة المفوَّضة

من النادر أن تمارس الديمقراطية بشكل مباشر من قبل الشعب، وإنما بشكل غير مباشر من خلال نواب الشعب، وهذا ينطبق على السلطة الفلسطينية أيضا. فالانتخابات الرئاسية والتشريعية جرت في أعوام 1996، وفي 2005- 06. وقد منح المجلس التشريعي الفلسطيني تفويضاً للتشريع. وفي الحالات التي تفرضها الضرورة، يملك الرئيس الحق في تبني مراسيم قانونية، شرط الحصول على موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني. وتحتاج الحكومة إلى ثقة المجلس التشريعي الفلسطيني وإمكانية سحبه الثقة من الحكومة ممكن.

7.2 الحكومة الدستورية

تبنت السلطة الفلسطينية دستورا مكتوباً وموحداً أطلقت عليه اسم القانون الأساسي. وعلى الرغم من الانتقادات المحتملة للطريقة التي صودق فيها على القانون الأساسي، فإن الجهاز الذي تبناه وتبنى أحكامه المتناقضة، وهدف كتّابه، ومحتواه، والطريقة التي اتبعها اللاعبون السياسيون الرئيسيون في تنفيذه، تشير جميعها إلى أن القانون الأساسي قد تم التعامل معه وكأنه دستور مكتوب؛ فهو يتمتع بمكانة عليا تراتبياً عند مقارنته بمصادر قانونية أخرى. وحالما أصبح ساري المفعول عام 2002، لم يجر رفض علني له باعتباره غير مناسب أو غير مهم- على الرغم من أنه في بعض الأحيان لم يلتزم به. وجرى تعديله مرتين (في عامي 2003 و2005) وذلك باحترام الإجراءات الخاصة بالتعديلات الدستورية المتضمنة في نص القانون الأساسي.

8.2 الحكومة المحدودة

يتبنى القانون الأساسي فصل السلطات كمبدأ وتعكس الترتيبات المحددة للحكومة ذلك النوع من تقاسم للسلطة – الذي يعتبر المبدأ لأي حكومة محدودة. ومن المعقول الإشارة هنا إلى أن نظام السلطة الفلسطينية للحكومة لا يمكن اعتباره مشابها للحياة البرلمانية القائمة في المملكة المتحدة، أو مثل النظام الرئاسي القائم في الولايات المتحدة. مع ذلك فإن هناك شبهاً بينه وبين ما يشار إليه غالباً باعتباره نظاما شبه رئاسي. إلا أنه في فلسطين، وعلى العكس من فرنسا على سبيل المثال، فإن الرئيس ليس جزءا من مجلس

الوزراء وهو الوحيد الذي يتمتع بسلطة إصدار مراسيم – بقانون. وفي الوقت نفسه، فإن أعضاء الحكومة يستطيعون الاحتفاظ بمراكزهم باعتبارهم أعضاء منتخبين في المجلس التشريعي الفلسطيني.

9.2 الحكومة المناصرة للدستورية

في الوقت الذي ليس هناك إجماع على ما تعنيه الدستورية، فإنه من الممكن اقتراح تعريف يعتبر الدستورية مجموعة من المزاعم النظرية بمحتوى معياري حول نوع الدولة المحدودة- ليس فقط نوع الدولة المحدودة- الذي تبنيناه[7]. والحكومة المناصرة للدستورية هي ليست أي نوع من الحكومة، بل هي حكومة تنطلق، على سبيل المثال، من قاعدة المساواة وعدم التمييز. كذلك هي تنطلق من قبول فكرة أن الأفراد يتمتعون بحقوق وحريات أساسية باعتبارها ملكاً لهم كبشر. واستناداً إلى "الحكم بصيغة حكومة"، فإنه، كما يزعم، نوع من نظام طبقته "السلطة الفلسطينية" بشكل واسع.

10.2 الحكومة الليبرالية

يشار غالبا إلى القانون الأساسي باعتباره أكثر الدساتير "ليبرالية" في العالم العربي. ومنذ تبنيه من قبل ما يسمى بالربيع العربي، ألقى الكثير من المعلقين نظرة على القانون الأساسي باندهاش كبير. فخاصية الدستور كي يعتبر ليبراليا هو بالدرجة الأولى أن يكون نتيجة إدراج عدد كبير من الحقوق والحريات، مما يجعله أهلا لأن يشمل باختصاص المحكمة- والأهلية هنا يشار بها إلى "قدرة المطالبة بتعويض أمام هيئة مستقلة غير منحازة حين يجري تجاوز على حق ما أو امكانية تحققه"[8]- من خلال التحكم بدستورية القانون وإجراءات الحكومة من قبل محكمة دستورية عليا".

ثانيا: الحكم باعتباره سيطرة فعالة

هذه المقاربة الثانية للحكم تنطلق مما أدعوه "الحكم باعتباره سيطرة فعالة" – لتمييزه عن المقاربة الأولى: الحكم بصيغة الحكومة. فمبدأ "حكم السيطرة الفعالة" ينطلق من أن الفيل في الغرفة: "اللوياثان" القبيح الخارج عن المألوف والاستثنائي وراء الوجه الجميل والعادي. بصيغة أخرى، القوة وراء الصلاحيات الحكومية – أي، "الدولة"- التي تستخدم هنا للاشارة إلى الامم ذات السيادة حسب القانون الدولي العام. بدلا عن ذلك، الدولة هنا تشير إلى ذلك "الكيان" الموجود في الخلفية كلما تكلمنا عن الحكومة؛ إلى ذلك "النظام القانوني" الذي يحتكر الاستخدام "الشرعي" للقوة؛ لغرض حماية "الوحدة والاستقرار والوجود" وتعزيزها وإعطائها الأولية على كل مبادئ الحكومة الأخرى.

تساعد المقاربتان الوضعية والواقعية على تحديد خصائص الحكومة كلا على حدة بنفس الطريقة التي تساعد النظارات الأفراد كي يروا ما يحيطهم بشكل أفضل- بغض النظر عما إذا كان المشهد الواضح الذي يرونه بفضل النظارات ينتمي إلى العالم

الحقيقي أم لا. وهذه المقاربة الثانية للحكم كـ "سيطرة فعالة" هي بدلا عن أن تكون مجرد نظارات تساعد على رؤية مشهد

بانورامي، من السماء، وبمساعدة تلسكوب. وإذا كان الانسجام والوضوح والوحدة هي خصاص المحيط التي تساعد النظارة على رؤيتها فإن المشهد البانورامي الذي يظهر من خلال التلسكوب لا يظهر الوحدة والانسجام بل التعددية والتنوع.

وهكذا، فإن افتراض وحدة النظام الشرعي كنقطة انطلاق لتحليل الحكم والدستورية، في أحسن أحوالها ملهمة وفي أسوئها مضللة. بدلا عن ذلك، ففي هذا القسم، ستستخدم "التعددية" كنقطة انطلاق لمناقشة "الحكم باعتباره سيطرة فعالة". في حين أن هناك بالتأكيد اختلافات في الطريقة التي تستخدم التعددية وفقها في الدراسات القانونية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال، أن يشار إلى تنوع ممكن من التأويلات، أو التعددية المقياسية، والتعددية القانونية للدولة أو التعددية القانونية، وما يتبع"التعددية القانونية" سيستخدم في هذه المقاربة البديلة لفهم الظواهر القانونية والدستورية في فلسطين. وهكذا، فإن المقترح هو أن مكان كتابة الدساتير ودورها في صنع القرارات ذات العلاقة بالحكم تحتاج إلى مراجعة[9].

1.3 حكومة مجزأة

تم تقسيم فلسطين إلى ثلاث وحدات سياسية بعد انتهاء الانتداب البريطاني بين عامي 1947 و 1948. إنشئت دولة إسرائيل نتيجة للحرب على معظم فلسطين التاريخية[10]. أما غزة والضفة الغربية فقد كانتا تحت إدارتين مختلفتين وتلقتا معاملة مختلفة تماماً على يد السلطات المصرية والأردنية على التوالي. وأبقى الاحتلال الإسرائيلي على التجزئة القانونية والإدارية للمنطقتين، حيث تعامل معهما كوحدتين منفصلتين تحت إدارتين عسكريتين ومدنيتين منفصلتين(إضافة إلى نظامين منفصلين خاصين بالهويات الشخصية). كذلك فإن القدس الشرقية تلقت معاملة مختلفة، باعتبارها منفصلة من بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومع اتفاقيات أوسلو، كثفت إسرائيل نظام الرخص وتعاملت مع الغزاويين المقيمين في الضفة الغربية باعتبارهم "غرباء" يحتاجون إلى الحصول على رخصة للبقاء في هذه المنطقة (وبالعكس). وتم الانسحاب الأحادي الجانب من غزة دون التنسيق مع السلطة الفلسطينية. ثم أعلنت إسرائيل أن قطاع غزة "أرض عدوة"، فنجم عن ذلك نظام أكثر تشدداً بما يخص الدخول والخروج من قطاع غزة.

وفقاً لذلك فإن انقلاب حماس عام 2007، لم يكن خارج السياق، بل هو ببساطة حدث منطقي. وليس صحيحاً الادعاء أنه نتيجة لحالة الانقسام بين حماس وفتح أو أنه صراع على السلطة والحكومة فقط. بنيوياً، هو أكثر من ذلك. فمنذ عام 2007، وحماس تسيطر على غزة في حين تسيطر السلطة الفلسطينية تحت قيادة الرئيس عباس على الضفة الغربية. و"حكومة الإجماع" تحت قيادة رئيس الوزراء رامي الحمد الله، لا تحكم غزة على الرغم من النوايا الطيبة التي عبر عنها الطرفان.

ومن الجدير بالذكر، أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة لم يضع نهاية للسيطرة المباشرة لإسرائيل على سماء وبحر وحدود غزة (مع استثناء واحد يتمثل بالمنافذ إلى غزة، ومعبر رفح الذي تديره السلطات المصرية).

أما بالنسبة إلى الضفة الغربية فإن إسرائيل ما زالت تسيطر تقريباً (وبشكل مباشر أو غير مباشر) على كل الجوانب الحياتية المتعلقة بالفلسطينيين المقيمين هناك. وكانت اتفاقيات أوسلو قد قسمت الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج). المنطقة (ج)

تقع تحت السيطرة المدنية والعسكرية الإسرائيلية. والمنطقة (ب) تحصل على خدماتها من السلطة الوطنية لكن الأمن تحت سيطرة عسكرية إسرائيلية مباشرة. أما المنطقة (أ) فهي تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية، على الرغم من أن إسرائيل تحتفظ بحقها في الدخول إلى أي جزء من المنطقة لفرض أوامرها وقراراتها العسكرية مباشرةً متى ما كانت قضية "الأمن" موضع تهديد.

تجزئة الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتزاع القدس الشرقية، والتقسيم إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، مع تواصل بناء المستوطنات الذي لم يعرف التوقف أبداً بل ازداد كثافة بعد اتفاقيات أوسلو، جعل تحقيق حل الدولتين مستحيلاً. والبديل ليس بالضرورة حل الدولة الواحدة – كما سنرى أدناه .

2.3 حكومة غير مكثفة

حكم الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاقيات أوسلو مجزأ أكثر من أي وقت كان. هذا على الرغم من أن السلطة الفلسطينية لم تعترف أبداً بهذا الأمر، وهي في الحقيقة تعارض التجزئة القائمة للأرض الفلسطينية، وتشتت الشعب الفلسطيني، والتنوع القائم في الأنظمة القانونية التي يخضعون لها مما يجعلهم كأنهم جزء من مشروع احتلال كولونيالي. ففي الحقيقة، يحتاج وزير في السلطة الفلسطينية إلى رخصة إسرائيلية للعبور إلى الضفة الغربية إن كان من غزة وبالعكس. ووفق ذلك، وقبل الانشقاق الذي وقع عام 2007، فإنه إذا كان الوزير يسير وزارته من قطاع غزة، فإن نائبه أو أحد المدراء العامين هو الذي يدير، بشكل حقيقي، شؤون الوزارة في الضفة الغربية وبالعكس. وإذا رئيس قوة أمنية من الضفة الغربية فإن نائبه هو الذي يدير هذه القوة في غزة وبالعكس.

انعدام التكثيف في الخدمات العامة أصبح قاعدة نتيجة للتقييدات على حركة الفلسطينيين بين مدن الضفة الغربية خلال الانتفاضة الثانية. ومثلما كان صعبا جدا الوصول إلى رام الله (مركز وزارات السلطة الفلسطينية) فإن وثائق سفر السلطة الفلسطينية، على سبيل المثال، أصبح إصدارها ممكنا من ذلك الوقت وصاعداً في العديد من مدن الضفة الغربية الأخرى.

أما بالنسبة إلى البلديات، فنتيجة لانشقاق عام 2007 بين الضفة الغربية وغزة فإن المرسوم الجديد الذي تمت المصادقة عليه، قيد تسيير البلديات لذاتها (في الضفة الغربية)، مما جعل من الممكن بالنسبة لوزير الحكم المحلي أن يعين محل أعضاء مجالس البلديات المنتخبين آخرين غير منتخبين. بصيغة أخرى، كان هناك انخفاض في كثافة الخدمات وزيادة في المركزية السياسية (بما فيها، ولكن ليس محدوداً بها فقط، السيطرة على المساعدات الأجنبية الدولية الممكنة والمطلوبة للمرور عبر مكاتب السلطة الفلسطينية المركزية.

3.3 حكومة معرَّفة شخصياً

ليس لدى السلطة الفلسطينية سلطة قضائية إقليمية كما قد يتوقع المرء. فهي دائما يجري تعريفها من قبل شخص و/ أو وظيفة ما، بما فيها الأرض. ففي واقع الأمر، أقصت اتفاقيات أوسلو صراحة أي سلطة قضائية للسلطة الفلسطينية (التي يشار إليها بـ

"المجلس") على مواطنين إسرائيليين (يُقصد بهم المواطنون الفلسطينيون/ العرب في إسرائيل). فالفلسطينيون الحاملون لبطاقات الهوية الشخصية الخاصة بالقدس ليسوا مستثنين بشكل رسمي من قضاء السلطة الفلسطينية. مع ذلك، فإن من المستحيل على السلطة الفلسطينية أن تطبق قرارات المحاكم الفلسطينية (في حالة أن يكون فلسطينيون من القدس الشرقية طرفاً في تلك القضايا التي صدرت الأحكام بشأنها)، أو استخدام الشرطة ضدهم (أي، أن مجرماً مع بطاقة هوية شخصية من القدس الشرقية غالبا ما يسلم إلى السلطات الإسرائيلية). فعلى سبيل المثال، إنه أقرب للمستحيل أن تصدر قوات الشرطة الفلسطينية غرامة مرورية ضد سكان القدس الشرقية في مدينة رام الله من المنطقة (أ)، أو قسرهم على دفعها.

4.3 حكومة تابعة

كذلك فإن السلطة الفلسطينية محدودة، وظيفياً، بتلك الوظائف التي نقلتها الإدارات العسكرية والمدنية الإسرائيلية إليها حسب اتفاقيات أوسلو أو اتفاقيات أو تفاهمات لاحقة. وتلك الوظائف غير المنقولة للسلطة الفلسطينية تبقى من اختصاص الإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية لتحديد ما يجب اتخاذه بخصوصها. فعلى سبيل المثال، كل القضايا ذات العلاقة بالتجارة الخارجية والتبادل التجاري هي تحت السيطرة الاسرائيلية بشكل أحادي. ويعتبر بروتوكول باريس مثالا على اتفاقية ثنائية تؤسس، وباتجاه واحد، اعتماد السلطة الفلسطينية على إسرائيل، كنتيجة للسيطرة الإسرائيلية المستمرة والحصرية على نقاط الدخول والخروج في الأرض الفلسطينية المحتلة.

بعد الانسحاب الاسرائيلي الاحادي الجانب من قطاع غزة، تم التوصل إلى اتفاقية سمح وفقها لبعثة من شرطة الاتحاد الاوروبي كي تعمل كطرف مراقب محايد في تطبيق ترتيب ساعد الأفراد المسموح لهم (أي أفراد يحملون هويات شخصية إسرائيلية مصادق عليها مسبقاً) بالدخول إلى غزة. وكان من المفترض أن تراقب الحدود من قبل إسرائيل عبر كاميرات الدوائر المغلقة. وحين وصلت حماس إلى السلطة عام 2006، تركت شرطة الاتحاد الأوروبي الحدود مع رفح. ومنذ ذلك الوقت أصبحت مصر تتحكم وبشكل انفرادي بالدخول والخروج عبر نقطة العبور هذه – بينما كان عبور أكثر السلع والأشخاص يتم عبر الأنفاق.

ما زالت أرقام إثبات الشخصية للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة تصدر وفق الإجراءات والقواعد المصادق عليها من قبل إسرائيل. فالسلطة الفلسطينية لا تستطيع أن تقدم رقما إثبات الشخصية لفلسطينيين مغتربين إلا إذا تم الحصول عليها من خلال إجراء توحيد أفراد العائلات- وهي، تتطلب موافقة إسرائيلية مسبقة. فعلى سبيل المثال، يعيش اللاجئون الفلسطينيون الذين فروا من سوريا- والذين هم بدون دولة- حاليا في ظروف قاسية في الأردن ولبنان. مع ذلك، فإنهم غير قادرين على عبور الحدود إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنهم لا يملكون – ولا يمكنهم الحصول على – رقم إثبات الشخصية للفلسطينيين، وبالتالي هم بحاجة إلى رُخَص مصدَّق عليها من قبل إسرائيل، والحصول على هذا مستحيل بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الهاربين من سوريا.

ما زال الغزاويون في الضفة الغربية بحاجة إلى رخصة خاصة من إسرائيل (والأردن) لاستخدام جسر اللينبي (الذي هو نقطة العبور الوحيدة للفلسطينيين الحاملين للهويات الشخصية إلى الضفة الغربية). دخول وخروج السلع من وإلى الضفة الغربية، حصرياً، تحت سيطرة إسرائيلية مباشرة.

حركة الفلسطينيين (بمن فيهم الشخصيات القيادية مثل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أو رئيس الوزراء رامي حمدالله) من مدينة إلى أخرى (لنقل من رام الله إلى نابلس) هو أمر خاضع للقضاء الإسرائيلي (عند مرورهم عبر المنطقة ج) . ونفس القاعدة تنطبق حين يسافرون خارج الضفة الغربية، لنقل لندن مثلاً، حيث سيكون عليهم المرور عبر جسر اللينبي إلى الأردن والواقع تحت السيطرة الإسرائيلية، ثم إلى لندن من خلال مطار الملكة عالية الدولي. تجب الملاحظة أنه منذ الانتفاضة الثانية، فرضت تقييدات السفر على الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى قطاع غزة تمنعهم من استخدام مطار بن غوريون في إسرائيل (بينما يمنع في الوقت نفسه بناء مطار في الضفة الغربية وتم تدمير المطار القائم في قطاع غزة).

5.3 حكومة تسلطية

يشير تعبير "النظام التسلطي" إلى الحكم "من خلال تطبيق مقيِّد ومتطفِّل وعنيف للقانون"[11] . وتستعمل هنا باعتبارها عكس النظام الديمقراطي.

على الرغم من ظهور الديمقراطية، فإن السلطة الفلسطينية ورثت إرثين استبداديين من الماضي. فمن جانب، هناك إرث منظمة التحرير الفلسطينية، ومن جانب آخر إرث المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن معظم التعليقات المكتوبة أدناه هي حول فترة ما بعد انقلاب عام 2007، فإن من الممكن إيجاد سمات الحكومات الاستبدادية في السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها

ورقة عمل- قدمها المؤلف لسلسلة حوارات معهد دراسة الثقافات المسلمة ISMC لعام 2015-16

فصاعداً. أحد الأمثلة هو تأسيس ما سمي بـ "محاكم أمن الدولة" التي هي في الحقيقة عبارة عن محاكم عسكرية (فلسطينية) تطبق قواعد منظمة التحرير الفلسطينية العسكرية على مدنيين (فلسطينيين)، وأحياناً حتى على جرائم ليست ذات طابع عسكري. ما زالت المحاكم العسكرية (الفلسطينية) قائمة وتطبق قوانين سارية المفعول منذ سبعينات القرن الماضي، من دون أدنى التزام بما هو أولي في المحاكمات (على سبيل المثال، ليس هناك حق في الاستئناف، وحتى عندما تكون عقوبة القضية الإعدام).

بعد انقلاب عام 2007، استخدم الرئيس محمود عباس سلطة الطوارئ لغرض تعليق بعض أحكام القانون الأساسي وعين "حكومة طوارئ" بقيت في الحكم أكثر من الحد المسموح به لفرض حالة الطوارئ وهو مدة شهر. ومنذ ذلك الوقت صدر أكثر من 100 مرسوم، وتصرفت الحكومة وكأنها سلطة تنفيذية عرضة للمحاسبة أمام الرئيس فقط. وحتى حين أقر عباس معاهدات حقوق الانسان الدولية فإنه قام بذلك بشكل اعتباطي. في الوقت نفسه، تدهورت مكانة الحقوق والحريات بشكل عام، في الوقت الذي تذهب معظم أموال الميزانية (التي تعتمد على الدعم الأجنبي) لتغطية رواتب الموظفين الحكوميين ورجال الامن. وفي غزة، ظلت آليات الحكم تتنوع، لكن المقاربة الاستبدادية للحكم هي نفسها. فحماس تتحكم في كل جانب من جوانب حياة الفلسطينيين في غزة، سواءً كانت جوانب تتعلق بـ "الأخلاق العامة" في المجتمع أو في استخدام الصواريخ لمهاجمة المستوطنات والبلدات الإسرائيلية

القريبة. وما يطلق عليه بـ "الاقتصاد غير الرسمي" الذي يعتمد على تهريب السلع والأشخاص من وإلى غزة عبر الأنفاق، كان كما يُزعم، بشكل أو آخر، تحت رقابة وتنظيم حماس.

يجب عدم نسيان أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تحكم المناطق التي تحت سيطرتها بطريقة استبدادية. ففي حقيقة الأمر، يحكم الآمر العسكري الإسرائيلي هذه المناطق من خلال إصدار الأوامر، التي تقلص من تصرفات السكان عبر المحرمات والمسموحات. فهو يفرض أوامره من خلال الجيش والمحاكم العسكرية – التي تطبق القواعد العسكرية الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين. وقد وضع الآلاف منهم في السجون، وبعضهم من دون توجيه تهمة ضدهم، فهم يحتجزون إداريا وغالبا باستخدام أدلة سرية. وكقاعدة عامة للحكومة تحت النظام الاستبدادي العسكري في الضفة الغربية: كل شيء محرم إلا إذا سمح به الآمر العسكري الإسرائيلي أو الضابط العسكري المخول.

6.3 حكومة الأقلية

ظلت السلطة الفلسطينية تدار عبر معظم تاريخها بواسطة حكومات لا تمثل كل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي عام 1994، تمت تسمية أعضاء "مجلس" السلطة الفلسطينية الأول من قبل ياسر عرفات. وضمت مسؤولين من منظمة التحرير الفلسطينية من الشتات. وفي عام 1996، لم تشارك حماس وتنظيمات أخرى في انتخابات "المجلس التشريعي الفلسطيني". ونتيجة لذلك، كسبت الحكومة الثقة من المجلس التشريعي الذي ينتمي معظم أعضائه إلى منظمة فتح أو متعاطفين معها. وفي عام 2006، كانت نتيجة الانتخابات فوز حماس بأكثرية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني. مع ذلك، فإن حماس لم تستطع أن تحكم (نتيجة لمقاطعة الرباعي المتمثل بمجموعة المتبرعين الدولية، وإسرائيل، وكما يُزعم فتح نفسها- التي رفضت (على الأقل في البداية) تشكيل حكومة وحدة مع حماس.

وفي أوائل عام 2007، كاد "اتفاق مكة"، الذي أنجز بفضل وساطة سعودية، أن يفرض "حكومة وحدة" – لقد بقيت على قيد الحياة لعدة أشهر قبل وقوع انقلاب حماس لاحقا في السنة نفسها. ومنذ يونيو 2007، والسلطة الفلسطينية تحكم بواسطة "حكومة أقلية" كما يسميها البعض، حيث الرئيس والحكومة لا يحظيان بالأكثرية في المجلس التشريعي الفلسطيني- الذي لم يتمكن، بأي حال، من الاجتماع. فنواب غزة في المجلس ظلوا يجتمعون من دون أن يكون لديهم الأكثرية الضرورية لإصدار قوانين تشريعية استنادا إلى إجراءات القانون الأساسي. مع ذلك، فإنه من الناحية النظرية، ما زال القانون الأساسي موضع ادعاء بأنه مصدر السلطات الحكومية في كلتا المنطقتين.

7.3 الديكتاتورية

منذ الانتداب البريطاني، ظل إرث الحكومات المتعاقبة في فلسطين، أو في أجزاء منها، وبدرجات متفاوتة، يستند إلى مبدأ تركيز السلطات بيد شخص واحد، سواء كان هذا الشخص المفوض السامي البريطاني في فلسطين، أو عسكرياً مصرياً، أو بيد إداري مدني هو العاهل الأردني، أو الآمر العسكري الإسرائيلي. كذلك أسس عرفات قاعدة الديكتاتورية باستخدام الاختصاصات الكثيرة

التي في حوزته بصفته رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس منظمة فتح، ورئيس دولة فلسطين (التي أعلن عنها في الجزائر عام 1988)، ووزيرا للداخلية (حتى عام 2001)، ورئيسا للوزراء (حتى عام 2003)؛ هذا من دون الإشارة إلى الكاريزما الشخصية التي يتمتع بها والإرث الذي في حوزته باعتباره "مقاتل تحرير". وحين دفع كي يعين شخصا لوزارة الداخلية، أنشأ بمرسوم "مجلس الأمن الوطني"- الذي كان هو بالطبع رئيسه- وبهذه الطريقة احتكر تعيين أغلبية أعضائه.

كانت الفترة القصيرة التي أعقبت انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة الوطنية واعدة، لأن التداول تحقق بطريقة سلمية، واتبع بشكل دقيق أحكام القانون الأساسي. إلا أنه وبعد فوز حماس في الانتخابات النيابية لعام 2006، بدأ يطبق آليات قديمة كان عرفات يطبقها وذلك عن طريق الرجوع إلى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها مصدر التشريع (وهذا لأنه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً) وإلى مؤسساتها باعتباره مصدر السلطة (وخصوصاً المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي اجتمعت عدة مرات لدعم أجندة عباس).

في الواقع، ما جرى منذ انتخاب عباس عام 2005 هو إحياء تركيز السلطات بيد الرئيس. فحين كان عرفات شخصا غير مرغوب فيه، طالبه المجتمع الدولي بمشاركة السلطات مع رئيس وزراء (الشخص الذي كان يحظى بالدعم من المجتمع الدولي، في ذلك الوقت كان محمود عباس، الذي أصبح أول رئيس وزراء). غير أن عباس وبعد حصوله على السلطة عام 2005، وخصوصا بعد فوز حماس بالانتخابات النيابية لعام 2006 وتشكيل حكومة بقيادتها تحت سلطة رئيس الوزراء إسماعيل هنية، انقلب هذا المسار. فالمجتمع الدولي شجع آنذاك إعادة تركيز السلطات بيد الرئيس(الذي اعتبر زعيما ميالا للسلم) من خلال السيطرة المباشرة لجهاز الأمن، والمالية، واحتكار السياسة والعلاقات الخارجية (بما فيها التفاوض والتنسيق مع إسرائيل).

منذ كسبت حماس السلطة، عين الرئيس الكثير من "المستشارين" لكل الجوانب المتعلقة بالحكومة، وبذلك، فهو في الحقيقة، يدير السلطة الفلسطينية من خلال مستشاريه لا من خلال الحكومة التي تقودها حماس. ومنذ عام 2007، أصبحت حكومة السلطة الفلسطينية الذراع التنفيذي للرئيس. فسلطة الرئيس في تعيين رئيس المحكمة العليا ساعد أيضا على الاحتفاظ بالسيطرة على القضاء. كذلك تمت السيطرة على النقابات والاتحادات- بمساعدة فتح ومناصريها - بعد حظر نشاطات حماس العسكرية والمدنية في الضفة الغربية بمرسوم.

8.3 حكومة الرئيس

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، وحكومتها ظلت حرفياً حكومة الرئيس. فالرئيس ظل يتصرف وكأنه رئيس الوزراء حتى أضيف لأول مرة مكتب رئيس الوزراء وفق التعديل الذي جرى على القانون الأساسي عام 2003. بيد أن الإجراءات لتسمية رئيس الوزراء من قبل الرئيس- والتي تطلبت آنذاك الحصول على ثقة المجلس التشريعي الفلسطيني- إضافة إلى مسؤولية رئيس الوزراء تجاه الرئيس (بنفس القدر تجاه المجلس التشريعي الفلسطيني)، عززت الرأي الذي يرى أنه بالرغم من وجود رئيس للوزراء، فإن حكومة السلطة الفلسطينية هي حكومة الرئيس.

لم ينجح التعايش بين الرئيس والحكومة التي تقودها حماس. فالرئيس كان يصدر مراسيم والحكومة تصدر أوامر، من دون حاجة أي من الطرفين لتوقيع الطرف الآخر لضمان التماسك، على سبيل المثال، ضمن الفرع التنفيذي للحكومة. وفي الحقيقة، فإن القانون الأساسي لا يحرّم هذا الوضع. فمنذ انقلاب عام 2007، بقيت الحكومة تعمل من دون تصويت بالثقة في المجلس التشريعي الفلسطيني- الذي لم يجتمع حتى الآن. بدلا عن ذلك، أصبح الرئيس هو المعني بتسمية رئيس الوزراء وبكل تفصيل له علاقة بتشكيل الحكومة وإقالة أي وزير فيها- وهذا يتم في أغلب الأحيان عن طريق توجيه التعليمات لرئيس الوزراء لتحديد ما يجب وما لا يجب عمله.

9.3 الحكومة المتعسفة

التعسف هو وصف قاسٍ جداً للحكومة. غير أني اقترح ذلك، إذ على الرغم من الظهور بمظهر الشرعية- مثل إصدار الأوامر العسكرية والإعلانات، إضافة إلى إنشاء المحاكم العسكرية- فإن القادة العسكريين الإسرائيليين ظلوا يحظون بسلطة مطلقة منذ عام 1967، مستخدمين قوة مفرطة ظلت في غالب الأحيان قاسية وظالمة[12].

كذلك يمكن وصف حكم حماس في غزة منذ عام 2007، بأنه متعسف بسبب افتقاده لأي حدود في ممارسة السلطة من قبل حماس وقيادتها. كذلك فإنه منذ عام 2007، هناك تقارير تشير إلى سوء معاملة السلطة الفلسطينية للسجناء في السجون الفلسطينية. وفي الضفة الغربية فإن حكم الرئيس عباس للضفة الغربية يتحرك صوب شكل متعسف للحكومة، هذا إذا لم تصبح هكذا بعد.

10.3 حكومة "الليبراليين الجدد"

منذ انقلاب عام 2007، عين الرئيس وزراء "تكنوقراط" في حكومته لا شخصيات سياسية منتمية، مما أدى إلى تشكل قناعة بأن حكومات السلطة الفلسطينية تضم إداريين أكثر منهم سياسيين.

وفي الوقت الذي تدهورت معه مكانة الحقوق والحريات بشكل عام نتيجة للقيود التي فرضت منذ إعلان حالة الطوارئ عام 2007، فإن سلام فياض بدأ بتطبيق سياسة اقتصادية ومالية تنموية ضمن إطار بناء مؤسسات الدولة تحت – وعلى الرغم من – الاحتلال. وهذه السياسة فشلت في نهاية المطاف، لكن سياسات "الليبراليين الجدد" بقيت قائمة. وقد استخدم التعبير بمعان سلبية إشارة إلى سيادة قواعد السوق وما نتج عنها من إعادة فرض حالات عدم المساواة غير العادلة في المجتمع.

وقد تقلص الشعور بالصالح العام والمجتمع. كذلك، فإن التضامن بين الفلسطينيين تقلص هو الآخر. وإذ يشير بروتوكول باريس إلى السوق المشتركة مع إسرائيل التي هي ذات اتجاه واحد لا يخدم إلا المصالح الإسرائيلية سواء كانت مالية أو اقتصادية، فقد بقيت المساعي لفتح السلطة الفلسطينية للاستثمار العالمي والتجارة الأجنبية هامشية بسبب السياسات الإسرائيلية المقيدة. في الوقت

نفسه، ازدهرت الاحتكارات للسلع الأولية على أراضي السلطة الفلسطينية نتيجة لنوع التركيب الذي تم خلقه منذ اتفاقيات أوسلو في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

رابعاً: حكم "مرن"

عقَّد نهج "الحكم باعتباره سيطرة فعالة " النقاش حول الحكم والدستور، خصوصاً عند المقارنة ما بين الصورة الوردية التي صاغها نهج"الحكم بصيغة حكومة". فالنهج الأخير، ليس قطعياً، لأنه في حقيقة الأمر لا يساعد على تقديم الإجابة عن سؤال من يحكم في الواقع الضفة الغربية وقطاع غزة. وإذا كان صحيحاً، فكيف يجب أن نبدأ؟

أظن أن المشكلة تكمن في الافتراض الأولي حول الحكم والدساتير. فحتى الآن، كانت نقطة الانطلاق إما الحكومة أو "الدولة". إذا استندنا إلى أساس كلا النهجين سنجد أن فكرة حكومة موثوق بها نتيجة لدستور، أو لأنها حكومة شرعية، نتيجة للسيطرة الفعالة. كلا النهجين لا يساعدان على مسك آليات الحكم في فلسطين، لأنهما كليهما نهجان للحكم قابلان للنجاح أحيانا والفشل أحيانا أخرى.

إضافة إلى ذلك، نحن في هذه الورقة البحثية عالجنا حتى الآن الأنظمة الدستورية والشرعية، مفترضين وحدتهما وثباتهما، ومعاييرهما المنتظمة على أساس تراتبي، تحت سلطة دستور لا تعلوها سلطة أخرى، أو ضمن إطار أرض أو دولة. غير أن النظام الدستوري يفتقد للوحدة، والإقليمية، والانسجام، والتراتبية والتماسك. إنه خليط من قوانين وقواعد وأوامر ومعايير ومؤسسات لا يمكن القبض عليها بشكل حقيقي إلا إذا حولنا اهتمامنا من الحكومة إلى المحكوم، من الدولة إلى الفرد، ومن السلطة إلى الحريات.

بصيغة أخرى، بدلا من الاستفسار عن "من يحكم فلسطين"، يجب أن يصبح السؤال كالتالي: كيف تدار اختيارات الشعب وكيف تُمارس حقوقه وكيف تُلجَم حرياته. والجواب البديهي على أقل تقدير هو: على حسب ما تراه.

أقترح أنه على الرغم من التفاصيل الكثيرة التي تتجاوز ما تركز عليه هذه الورقة البحثية، فإن الإجابات عن الأسئلة الآنفة يعتمد على تقديم الاجابة عن ثلاثة أسئلة محددة، وهذه هي "مَن"، "أين" و"ماذا" (أو بصيغة أخرى، الإجابة تعتمد على مزيج من الجوانب الشخصية والاقليمية والوظيفية). فعلى سبيل المثال، إذا كان الفرد الذي نتحدث عنه مواطن إسرائيلي، فإن القانون وحماية دولة إسرائيل، وقضاء المحاكم الإسرائيلية ستتبعه في أي جزء من إسرائيل وفي أي جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة. فالسلطة الفلسطينية ليس لها أي سلطة قانونية بأي شكل من الأشكال على المواطنين الإسرائيليين.

فيما يلي، سأظهر ما أسميه بـ "المنشأ القانوني" للحكم في الحياة الفلسطينية، من خلال إعطاء مثال من الحياة اليومية للفلسطينيين[13]. لنتخيل مواطنا بريطانياً يدعى سميث. وهو يقوم بزيارة أصدقائه الاربعة الذي يعيشون في الضفة الغربية بمدينة رام الله (سارة، رامي، فاطمة وجورج). وهنا كيف تبدو حياتهم اليومية.

	سارة	رامي	فاطمة	جورج	سميث
ماذا يخبرنا الاسم ؟	انثى، يمكن أن تكون مسيحية أو مسلمة	ذكر، ويمكن أن يكون مسيحياً او مسلماً	أنثى، مسلمة	ذكر، مسيحي	أجنبي ذكر، ولا معرفة بالدين من الاسم
الديانة	مسيحية(كاثوليكية) (واحدة من 13 طائفة)	مسلم (سني، من الطائفة الوحيدة المعترف بها)	مسلمة (سنية)	مسيحي (ارثوذكسي)	لا أهمية له
من أين هم بالضبط؟	القدس الشرقية	رام الله (أسرته في الأصل لاجئون من يافا)	حيفا (والداها ولدا في حيفا عندما كانت جزءا من فلسطين التاريخية)	قطاع غزة	لا أهمية له
أي هوية شخصية لديهم؟	بطاقة الهوية الشخصية لسكان القدس الشرقية	بطاقة الهوية الشخصية الخاصة بالضفة الغربية	الجنسية الإسرائيلية (إسرائيلية عربية)	بطاقة الهوية الشخصية الخاصة بقطاع غزة	جواز سفر بريطاني
هل يمكنهم العيش بمدينة رام الله في الضفة الغربية؟	نعم، لكنها تخاطر بفقدان رقم هويتها الشخصية والتأمين الصحي الإسرائيلي إذا عرف أنها تعيش خارج القدس	نعم	لا	لا، إلا إذا حصلت على رخصة من الإدارة المدنية الإسرائيلية (تغيير الإقامة)	نعم
من يستطعيون الاقتران به ؟	رامي: نعم (مع موافقة خاصة من السلطات الكنسية)	سارة: نعم- هي ليست بحاجة إلى تبديل الديانة لأن	رامي: نعم. جورج: لا. (ممنوع حسب قانون الأحوال	سارة: نعم فاطمة: نعم (برخصة من السلطات	

	جورج: نعم	المسلمين (الذكور) يستطيعون الزواج من مسيحيات أو يهوديات فاطمة: نعم	الشخصية). إذن؟[1]	الكنسية)	
من يقرر القضايا الوراثية ؟	محكمة كاثوليكية (القدس)	محكمة شرعية (رام الله)	محكمة شرعية (القدس)	محكمة ارثوذكسية (القدس)	يستطيع أن يختار
أي قانون أحوال شخصية ينطبق عليهم؟	القانون الكنسي الكاثوليكي	قانون الأحوال الشخصية (الأردني)	قانون الأحوال الشخصية (الأردني)	القانون الكنسي الارثوذكسي	يستطيع أن يختار
ما هو المصدر للقواعد الخاصة بالقضايا الوراثية؟	قانون الشريعة (تستحق نصف ما يرثه أخوها)[2]	قانون الشريعة	قانون الشريعة (تستحق نصف ما يرثه أخوها)	قانون الشريعة (ليس واضحا إن كان التوزيع غير المتساوي للإرث تلتزم به المحكمة الإسرائيلية العليا	يستطيع أن يختار
أي سيارة يمكنهم امتلاكها وقيادتها؟	سيارة بلوحة رخصة صفراء (مع العلم الإسرائيلي)	سيارة بلوحة رخصة خضراء (مع حرف ف للفلسطينيين)	سيارة بلوحة رخصة صفراء (مع العلم الإسرائيلي)	سيارة بلوحة رخصة خضراء (مع حرف ف للفلسطينيين)	*يستطيع أن يختار*
هل يستطيعون استيراد سيارات؟	نعم. (عليهم أن يدفعوا فقط الرسوم الجمركية الإسرائيلية)	نعم. عليهم أن يدفعوا الرسوم الجمركية الإسرائيلية ورسوم السلطة الفلسطينية	نعم. عليهم أن يدفعوا فقط الرسوم الجمركية الإسرائيلية)	نعم. عليهم أن يدفعوا الرسوم الجمركية الإسرائيلية ورسوم السلطة الفلسطينية	نعم. يستطيع أن يختار أي نوع من السيارات (ويدفع الرسوم الجمركية حسب ذلك)
أي شرطة مرور قادرة على إصدار غرامة مرورية ضدهم؟	رام الله: شرطة السلطة الوطنية ويستطيعون تنفيذها المنطقة ج: الشرطة الإسرائيلية	رام الله: شرطة السلطة الوطنية ويستطيعون تنفيذها المنطقة ج: الشرطة الإسرائيلية	رام الله: شرطة السلطة الوطنية ولكنهم لا يستطيعون تنفيذها المنطقة ج: الشرطة الإسرائيلية	رام الله: شرطة السلطة الوطنية ويستطيعون تنفيذها المنطقة ج: الشرطة الإسرائيلية	رام الله: شرطة السلطة الوطنية ولكنهم لا يستطيعون تنفيذها المنطقة ج: الشرطة الإسرائيلية
هل يستطيعون الدخول إلى القدس بسياراتهم؟	نعم	لا	نعم	لا	نعم للسيارة بلوحة رخصة صفراء لا للسيارة بلوحة رخصة خضراء

هل يحتاجون إلى رخصة شخصية للدخول إلى القدس	لا	نعم: تصدر عن الإدارة المدنية الإسرائيلية	لا	نعم: تصدر عن الإدارة المدنية الإسرائيلية	لا : إذا كانت لديه تأشيرة نعم: إذا كان لديه تأشيرة دخول فقط للضفة الغربية
كيف يعبرون نقطة عبور قلندية إلى القدس؟	بسيارة خاصة، سيارة أجرة أو حافلة (بلوحة رخصة صفراء)	عليه أن يمشي عبر نقطة تفتيش	بسيارة خاصة، سيارة أجرة أو حافلة (بلوحة رخصة صفراء)	عليه أن يمشي عبر نقطة تفتيش	بسيارة خاصة، سيارة أجرة أو حافلة (بلوحة رخصة صفراء)
هل بإمكانهم العمل في القدس؟	نعم	لا (إلا إذا كان معه رخصة من الإدارة المدنية الإسرائيلية)	نعم	لا (إلا إذا كان معه رخصة من الإدارة المدنية الإسرائيلية)	نعم (برخصة من وزارة العمل الإسرائيلية)
هل يستطيعون البقاء ليلا في القدس؟	نعم	لا	نعم	لا	نعم
كيف يسافرون إلى الخارج؟	سماح بالعبور من السلطات الإسرائيلية	وثيقة سفر صادرة عن السلطة الفلسطينية (مع رقم هوية شخصية مصدق عليه إسرائيليا ومطبوع على الوثيقة)	جواز سفر إسرائيلي	وثيقة سفر صادرة عن السلطة الفلسطينية (مع رقم هوية شخصية مصدق عليه إسرائيليا ومطبوع على الوثيقة)	جواز سفر صادر من المملكة المتحدة
أية نقاط عبور يمرون بها لمغادرة البلد؟	مطار بن غوريون أو جسر أللنبي	جسر أللنبي	مطار بن غوريون أو نقطة عبور شيخ حسين	جسر أللنبي (شرط أن يكون معه رخصة إسرائيلية وأردنية)	من أي مكان: مطار بن غوريون، جسر أللنبي أو نقطة عبور شيخ حسين
أي قاعة يستطيعون استخدامها عند جسر أللنبي؟	القاعة المخصصة للأجانب	القاعة المخصصة للفلسطينيين	لا يستطيعون استخدام جسر أللنبي	القاعة المخصصة للفلسطينيين	القاعة المخصصة للأجانب
هل يستطيعون الدخول ثانية إلى البلد؟	نعم (السماح بالعبور نافذ المفعول لمدة ثلاث سنوات)	نعم	نعم	نعم (مع رخصتين إسرائيلية وفلسطينية)	جواز سفر من المملكة المتحدة: أية نقطة عبور إذا كان معه تأشيرة أو رخصة.

					إذا كانت لديه أيضاً هوية شخصية من غزة أو الضفة الغربية يدخل فقط عبر جسر أللنبي باستخدام هويته
من يتحكم في جوازات سفرهم عند نقاط الخروج والدخول إلى البلد؟	السلطات الإسرائيلية	السلطات الإسرائيلية	السلطات الإسرائيلية	السلطات الإسرائيلية	السلطات الإسرائيلية
هل يحتاجون إلى تفتيش في مكاتب السلطة الفلسطينية عند عودتهم؟	لا	نعم	لا	نعم	لا

1. على الأقل هناك خمسة خيارات ممكنة:

(أ) قد يعتنق جورج الإسلام؛ يسجل ديانته الجديدة فيتزوج فاطمة، وفقاً للشريعة. (ب) فاطمة تعتنق المسيحية وتتزوج جورج. لكنها لا تستطيع تغيير ديانتها وفقا للشريعة، ولا تستطيع تسجيل زواجها، في مصلحة الأحوال المدنية. (ج) قد تبقى فاطمة مسلمة وتتزوج جورج (بعد الحصول على رخصة من السلطات الكنسية)؛ غير أنها لا تستطيع تسجيل زواجها في مصلحة الأحوال المدنية. (د) فاطمة وجورج يذهبان إلى قبرص ويتزوجان هناك، ثم يعودان فيسجلان زواجهما في بلد أجنبي استنادا إلى بنود تبادلية. (ه) فاطمة وجورج يعرضان عن فكرة الزواج ولا يتزوجان أبداً.

2. معايير اجتماعية غير رسمية تضغط غالبا على النساء للتخلي عن حقوقهن في الميراث بغض النظر عن الدين.

استناداً إلى ما سبق، فإن الهيئة الحاكمة مختلفة، طبقا إلى المنطقة التي يتواجد فيها الفرد المعني (المناطق أ، ب، ج؛ القدس الشرقية أو غزة) ، وعلى نوع الهوية الشخصية التي يحملها أيضاً. أما ما يخص بعض القضايا (مثل الزواج) فإن الدين يؤخذ بنظر الاعتبار. وفي القضايا الأخرى تقرر عوالم مختلفة تركيبة الحكم الذي تنطبق عليها.

وهذا "المنشأ القانوني" كما أدعوه، معقد جداً لمن هم في الخارج، وهو في الحقيقة أمر محير جداً وموضع تبدلات (عشوائية على الأغلب). هذه التحولات يتلمسها الفلسطينيون أولا بشكل شخصي، أو يسمعون بها من أناس آخرين، لم يكونوا محظوظين بما فيه الكفاية كي يكتشفوا أن القواعد والإجراءات قد تغيرت. بصيغة أخرى، أكثر الأحكام الشبيهة بالقواعد التي تحكم الفلسطينيين متقلبة، ولأن الفلسطينيين يعرفون أن هذه القواعد والإجراءات ليست ترفاً، بل ضرورية بالنسبة لحياتهم اليومية، لاحتياجاتهم الأولية، باختصار: لاستمرارهم في الحياة.

فعلى سبيل المثال، قد يجد سميث صعوبة في التمييز ما بين المناطق أ، ب وج. فهو إن ذهب بالسيارة مع أصدقائه الفلسطينيين الأربعة فسيعرف ربما- وكما يقال غالبا من باب المزاح- إنهم دخلوا المنطقة ج (التي هي تحت سيطرة الجيش أو الشرطة الإسرائيليَّين الصارمة) لأن الجميع يضعون أحزمة المقاعد. وإذا كان سميث يقود السيارة، فإن أصدقاءه الفلسطينيين سيصيحون به إن هو – عن غير عمد – أخذ شارعاً (من دون وجود إشارة محددة تمنعه كما تمنع أصدقاءه من الدخول في ذلك الشارع)، لانه يؤدي إلى مستوطنة في المنطقة ج، أوإذا لم يتوقف عند نقطة تفتيش إسرائيلية سواءً كانت ثابتة أو "طيارة" (كما يسميها الفلسطينيون غالباً أي متحركة).

بينما هم ينتظرون في نقطة عبور لإجراء التفتيش الأمني، قد ينصح الأصدقاء الفلسطينيون سميث بالالتحاق بالخط المخصص للسيارات التي تحمل لوحات صفراء (حتى إذا لم تكن هناك إشارة تدل على ذلك)، وتجنب الانتظار الطويل في الخط المخصص للسيارات التي تحمل لوحات خضراء (حيث يقف الفلسطينيون الذين صادف أنهم يقودون سيارات بلوحات خضراء). وإذا قاد سميث سيارته في المنطقة أ، فإن أصدقاءه قد يخبرونه أنه تجاهل شرطي السلطة الوطنية – الذي لا يستطيع أن يطبق حتى قوانين المرور على سائقي السيارات بلوحات صفراء. وإذا وقع لسميث حادث وقتل أحد المارة في المنطقة ج، فإن أصدقاءه الفلسطينيين سيخبرونه أي قوة شرطة يجب توقعها، وأي محكمة سيحاكم فيها، وأي قانون سيطبَّق عليه.

بصيغة أخرى، فإنه بدلا من الإجابة عن سؤال من يحكم فلسطين، فإن الجواب يعتمد على كل حالة محددة؛ حيث لا يكون الدستور معروفا مقدماً. وهذا لا يعني أنه مجهول، بل بالأحرى يستطيع المرء أن يقدم إجابة عن كل حالة على حدة، مع قليل أو كثير من الثقة: "سأعرف الجواب حين أرى الحالة."

خامسا: خاتمة

بدأت هذه الورقة البحثية بطرح السؤال: " من يحكم الضفة الغربية وقطاع غزة"؟ فناقشت المقاربات التي اعتبرتها مضللة، وبدلا عن ذلك اقترحت مقاربة تناول كل حالة على حدة، حيث يمكن فهم الحكم من منظور الفرد الخاضع، ووجوده، وحقوقه وحرياته.

أستطيع الآن أن أستنتج دون أن أقع في الخطأ:

(1) السلطة الفلسطينية هي السلطة الوحيدة التي تحكم الضفة الغربية وقطاع غزة. ولسنا دائما دقيقين حين نعتبر السلطة الفلسطينية – كما يميل البعض- حكومة تابعة، خاضعة للآمر العسكري الإسرائيلي. في الواقع، وعلى الرغم من أن اليد الطولى بقيت بيد الآمر العسكري الإسرائيلي. وفي الواقع، وعلى الرغم من إبقاء اليد الطولى بيد الجيش الإسرائيلي – وخصوصاً فيما يتعلق بـ "شؤون الأمن"- فإن السلطة الفلسطينية تحظى بصلاحيات الاستقلال الذاتي في بعض المناطق التي يمكن لها أن تفرض قوانينها مباشرة من دون الحاجة للتنسيق مع إسرائيل. بالطبع، الكثير من هذه المزايا تظل موضع تنسيق إجباري، وتتطلب موافقة مسبقة من قبل السلطات الإسرائيلية.

(2) القانون الأساسي هو واحد من بين عدد كبير من الأسس التي يقوم عليها الحكم في فلسطين. وهو لا يملك أي قيمة ليس فقط للإدارة العسكرية والمدنية الإسرائيلية، بل هو ليس دائما المصدر الذي تقوم عليه الإجراءات التي تتخذها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية أو حماس في قطاع غزة. تشمل المصادر البديلة الأوامر العسكرية الإسرائيلية، ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، ميثاق حماس، الشريعة الإسلامية ومعاهدات دولية مختلفة تطبق عادة في أوقات السلم أو الاحتلال. وكمصدر للسلطة، فإن القانون الأساسي ليس مفيداً حقاً. فهو يشكل، في حقيقة الأمر، جزءا من المشكلة التي أوصلت إلى حالة الجمود التي يعاني النظام السياسي الفلسطيني منها.

(3) ليس للتحول إلى الديكتاتورية والطبيعة المتسلطة للحكومة في السلطة الفلسطينية أي علاقة بثقافة أو دين ما – كما يطرح في الغالب بما يخص الفلسطينيين والعرب، والمسلمين بشكل عام. ورثت السلطة الفلسطينية تركات من الماضي مستندة إلى مبدأ تركيز السلطات. فنقاشات كهذه حول الأسباب الممكنة لهذا التحول يجب أن تركز على العلاقات القائمة بين السلطات، والقضايا البنيوية، ومصالح البلدان الأجنبية إضافة إلى النخب السياسية والاقتصادية المحلية.

(4) هناك نزعة تميل إلى لوم الشعب على انتخابه حماس عام 2006 (ولوم الانتخابات الديمقراطية بشكل عام) كسبب لكل المشاكل التي أعقبت تلك الانتخابات – وخصوصاً الانقلاب الذي وقع عام 2007. وإذا كان يجب لوم فتح وحماس، فإن هناك عوامل أخرى لعبت دوراً مهما في حالة الجمود القائمة بين التنظيمات الفلسطينية، بما فيها مجموعة الدول المتبرعة وإسرائيل.

(5) كما يُزعم، هناك مشكلة في الطريقة التي اتُّبِعت لدمج حماس بالنظام السياسي، وهذا السبب يجب أخذه بنظر الاعتبار في المقام الأول. كانت مشاركتها ممكنة بعد الموافقة على تعديل القانون الأساسي (في عام 2005)، حيث أصبحت الانتخابات تنظَّم

كل أربع سنوات لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني والرئاسة. كذلك أجريت تعديلات على قانون الانتخابات. بصيغة أخرى، فإنه بدلا من جعل حماس تقبل بالقانون الأساسي باعتباره القانون الأعلى (وكما يُزعم، الافتراضات التي قام القانون الأساسي عليها، مثل فكرة حل الدولتين، أو الاتفاقيات الإسرائيلية- الفلسطينية)، حصل العكس: أجريت تعديلات على القانون الأساسي لضم حماس. وهكذا، لم يكن هناك التزام رسمي من قبل حماس بالعملية الديمقراطية – الهادفة إلى اعطاء الأسبقية للسياسة والتسوية، بدلا من القرارات التي تتخذها تنظيمات بشكل أحادي. وقد أثيرت مخاوف مماثلة في الجزائر ومصر بسبب مشاركة "الأحزاب الإسلامية" في الانتخابات. وقد نُظر إلى الهدف من مشاركتها – ليس بالضرورة صحيحاً- وهو تدمير الديمقراطية من الداخل.

(6) غالباً ما تقدَّم السلطة الفلسطينية باعتبارها إنجازاً، فللمجتمع الدولي وإسرائيل مصالح راسخة في الحفاظ على السلطة الفلسطينية بقدر ما هو الحال مع القيادة الفلسطينية. بصيغة أخرى، لم يكن حل السلطة الفلسطينية خياراً قط- حتى لو أن بعض الاكاديميين والسياسين يدعون إليه، أو يستخدمون هذا كتهديد. على أرض الواقع، سيبقى الوضع الراهن على الاكثر كما هو- مع احتمال تكثيف التجزئة التي قد تؤول إلى ترتيبات مختلفة بالنسبة إلى غزة، بمعزل عن الضفة الغربية. ومع مرور الوقت قد تتغير بنية السلطة الفلسطينية مع زيادة الاعتماد على إسرائيل والمجتمع الدولي. وهذا سيكثف الحاجة إلى تنسيق مع إسرائيل.

(7) على عكس الأدبيات السائدة التي تعتبر ضرورة وجود السلطة الفلسطينية، فأنا أحاجج بأنها لم تحكم بشكل حقيقي الضفة الغربية وقطاع غزة (هذا إذا وضعنا جانباً السيطرة الإسرائيلية غير المباشرة). وهذا هو الحال حقاً بما يخص قضايا الأحوال الشخصية التي بقيت مثلما كانت من حيث تطبيق العدالة غير الرسمية والعشائرية، وانعدام التوحيد في معظم التشريعات المهمة- مثل القوانين المدنية والجنائية- وصيانة السلطات المحلية (البلديات) والهيئات (مثل معسكرات اللاجئين). وهذا التغير في المنظور يهدف إلى تحويل الحديث عن السلطة الفلسطينية من مسألة ما إذا كانت ستبقى كجهاز لممارسة الحكم إلى السؤال التالي: إلى متى ستتمكن السلطة الفلسطينية من الحفاظ على ما لديها من سيطرة ضئيلة ما زالت تحظى بها حتى الآن؟

تعليقات ختامية

1. http://www.maannews.net/Content.aspx?id=838291

2. سياسات فلسطين-إسرائيل والاتحاد الأوروبي المعززة لحكم القانون 2015.

3. للمزيد حول القانون الأساسي والنظام الذي شكّله، راجع، بصورة عامة، تعليق القاسم عن مسودة القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية 1992-1994؛ القاسم، "إعلان دولة فلسطين: الخلفية والاعتبارات" 1987؛ القاسم، "مسودة القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية" 1997؛ عروري وكارول 1994؛ ن.ج. براون، "دسترة فلسطين: الجهد في كتابة القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية" 2000؛ ن.ج. براون، "السياسة الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو: إعادة بدء فلسطين العربية "2003 ؛ ن.ج. براون 2003؛ خليل، "ما وراء الدستور المكتوب: الأزمة الدستورية والمأزق الدستوري للنظام السياسي الفلسطيني كما ترسختا في القانون الأساسي" 2013؛ خليل، "وضع الدستور وبناء الدولة: إعادة تعريف الأمة الفلسطينية" 2012.

4. للمزيد، راجع "الإصلاح القانوني في فلسطين: تفكير الاستعمار وبناء الدولة (الإصلاح القضائي في فلسطين: إزالة الاستعمار وبناء الدولة)" 2009

5. القانون الأساسي يلعب دور دستور مكتوب للسلطة الفلسطينية. فهو أصبح نافذ المفعول عام 2002. وتم تبني قانون أساسي معدل لاحقا عام 2003 لإدخال مكتب رئيس الوزراء فيه (إلى جانب الرئيس) في رئاسة الحكومة. وفي عام 2005، تم تبني التعديلات على القانون الأساسي لغرض إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية منتظمة.

6. للمزيد حول الاتفاقيات المختلفة، راجع: كوتران وملاط (طبعات) 1996.

7. ولدرون، 2009 .

8. كورتيس 2008، 6.

9. راجع، بشكل عام، بشارة 2013؛ ن.ج. براون، "السياسة الفلسطينية بعد اتفاقيات اوسلو: إعادة بدء فلسطين العربية" 2003؛ الشقاقي، "مستقبل فلسطين" 2004؛ زريق 2004.

10. على الرغم من صلتها القوية بهذا العرض، فإنني لن أناقش القضايا الدستورية والقانونية بما يتعلق ما يشار إليه في الغالب كـ "اسرائيل الحقيقية"، والذي يشير إلى إسرائيل ضمن ما يسمى بـ "الخط الأخضر".

11. بالوس 2008.

12. للمزيد حول قانون المحتل: راجع، بشكل عام، شهادة، "من الاحتلال إلى الاتفاقيات المؤقتة: إسرائيل والأراضي الفلسطينية"1997؛ شهادة، "قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية" 1985؛ شهادة، "قانون المحتل والانتفاضة"1988.

13. للمزيد، خليل وديل سارتو، "التجزئة القانونية لفلسطين – إسرائيل وسياسة الاتحاد الأوروبي في تعزيز سيادة القانون" 2015.

المراجع

- الإصلاح القانوني في فلسطين: تفكير الاستعمار وبناء الدولة، بيرزيت: معهد الحقوق)

(http://lawcenter.birzeit.edu/iol/ar/project/outputfile/15/2fb18154b2.pdf)، 2009

- القاسم، أنيس. "تعليق على مسودة القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية." *VII* ". *PALESTINE YBK. INT'L. L.* VII (1992-1994): 187.
- القاسم، أنيس. "الإعلان عن دولة فلسطين: خلفية واعتبارات." كتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي 4 (1987): 314-331.
- القاسم، أنيس. "مشروع القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية." في الاتفاقيات العربية- الإسرائيلية: منظور قانون، تحرير: إي. كورتان و أم. شيبلي،101. 1997.
- عروري، نصير ه.، وجون ج كارول. "الميثاق الفلسطيني الجديد." مجلة دراسات فلسطينية 23، العدد 4 (1994): 5.
- بشارة، جورج إي. "سياسة إعادة الدمقرطة الفلسطينية."

UCLA J. Int'l L. & Foreign Aff. 17 (2013): 1-27. 7 (2013): 1-27.

- براون، ناثان ج. " دسترة فلسطين: مجهود كتابة القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية." *MIDDLE EAST J.* 54 (2000): 25.
- السياسات الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو: إعادة تشكيل فلسطين العربية: بركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2003.
- براون، ناثان. مسودة الدستور الثالثة لدولة فلسطين: ترجمة وتعليق: رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2003.
- كورتان، اوجين وشبلي ملاط (طبعات). الاتفاقيات العربية- الإسرائيلية: منظورات قانونية. لندن: كلوير لو انترناشونال، 1996.
- كورتيس، كريستيان. المحاكم والتطبيق القانوني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تجارب مقارنة للتقاضي. جنيف: اللجنة الدولية للمشرعين، 2008.
- حجار، ليزا. مراودة النزاعات: نظام المحكمة العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة. لندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2005.
- هلال، جميل. "تأثيراتفاق أوسلو على النظام السياسي الفلسطيني." في ما بعد أوسلو: وقائع جديدة، مشاكل قديمة، تحرير جورج جياكامان وداغ جورندر لونينغ، 162_188. لندن: مطبعة بلوتو، 1998.
- جرباوي، علي. " الحكومة الفلسطينية من عظمة إلى العظمة." مجلة دراسات فلسطينية، عدد 104 (2015):39-47.
-

- جرباوي، علي. "السياسة الفلسطينية عند نقطة تقاطع." مجلة دراسات فلسطينية (25) 4 (1996):29-39.
- قاسم، أنيس. الأنظمة القانونية والتطورات في فلسطين. الجزء الأول، في كتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي، 1984، 29-32، 1984.
- خليل، عاصم. "ما وراء الدستور المكتوب: الأزمة الدستورية والمأزق الدستوري للنظام السياسي الفلسطيني كما ترسختا في القانون الأساسي." المجلة الدولية للقانون الدستوري 11 (2013):34-73.
- خليل، عاصم. "وضع الدستور وبناء الدولة: إعادة تعريف الأمة الفلسطينية." في الدستورية في البلدان الإسلامية: بين الجيشان والاستمرارية، تأليف رينر غروته وتيلمان ج رودر (طبعات)، 583-596. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2012.
- خليل، عاصم. "من الدساتير إلى الدستورية في الدول العربية: ما وراء التناقض إلى الفرصة." النظرية القانونية الانتقالية 1، العدد 3(2010) 421-451.
- خليل، عاصم ورفائيلا أيه. ديل سارتو. " التجزئة القانونية لفلسطين- إسرائيل وسياسات الاتحاد الأوروبي في تعزيز سيادة القانون." في *حدود مجزأة واعتماد متبادل وعلاقات خارجية: مثلث إسرائيل- فلسطين- الاتحاد الاوروبي، 129- 154. بلغريف، 2015.*
- ميلتون- ادواردز، بفرلي. "صعود الإسلام السياسي: حماس والترسخ في قطاع غزة." ثيرد ويرلد كوترلي 29، العدد 8 (2008): 1585-1599.
- بالوس، مارتن. " الشمولية والاستبدادية." في *انسكلوبيديا العنف، السلم والنزاع (الطبعة الثانية)*، 2029-2142 نيويورك: المطبعة الأكاديمية، 2008.
- ريتر، دانيال بي. "الديكتاتورية والأنظمة الاستبدادية، التمردات ضدها." في *انسكلوبيديا العنف، السلم والنزاع (الطبعة الثانية)* تحرير لستر كورتز، 565-573. 2008.
- صايغ، يزيد. "حكم حماس في غزة: مرور ثلاث سنوات." *ميدل ايست بريف*، العدد 41 (2010): http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB41.pdf.
- صايغ، يزيد. "إغراء دولة فاشلة في فلسطين." سرفايفل 49، العدد 3 (2007): 7-40.
- شهادة، رجاء. *من الاحتلال إلى الاتفاقيات المؤقتة: إسرائيل والأراضي الفلسطينية*. لاهاي: كلوير لو انترناشونال، 1997.
- شهادة، رجاء. "قانون المحتل والانتفاضة." مجلة دراسات فلسطينية 17، العدد 3 (1988): 24-37.
- *قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية*. واشنطن: معهد الدراسات الفلسطينية، 1985.
- شهادة، رجاء. "قانون المحتل والانتفاضة." *مجلة دراسات فلسطينية 17*، العدد 3 (1988): 24-37
- *قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية*. واشنطن: معهد الدراسات الفلسطينية، 1985.

- شهادة، رجاء. "قانون الأرض لفلسطين: تحليل لتعريف أراضي الدولة." 11، العدد 2(1982): 82-99.
- شقاقي، خليل. "مستقبل الديمقراطية في فلسطين بالنظر إلى اشكاليات العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية." *السياسة الفلسطينية* 15-16 (1997): 59-62.
- شقاقي، خليل. "مستقبل فلسطين". فورن أفّيرْز 83، العدد 6 (2004): 45-60.
- شقاقي، خليل. "عملية السلام، إعادة البناء الوطني، والانتقال إلى الديمقراطية في فلسطين." مجلة دراسات فلسطينية 25، العدد 2 (1996): 5-20.
- ولدرون، جيريمي. "الدستورية- نظرة متشككة." في نقاشات معاصرة في الفلسفة السياسية، تحرير تي. كريستيانو وج. كريستمان، 276. عن بلاكويل ببليشينغ ليميتدن 2009.
- زريق، رائف. "فلسطين، الفصل العنصري، وخطاب الحقوق." مجلة دراسات فلسطينية 34، العدد 1 (2004):68-80.